ما بعد يعني من الثوب الذي يصيبه وبمسه فانه معفو عنه وذلك نجاسة المالك الكلب
اذا وقع في القليل اذا وقعت فيه نجاسة ولم تغير عند الامام ابي حنيفة والشافعي
واحد وفي الجديد في احدى روايتيه مع قوله مالك واحمد في الرواية الاخرى انه طاهر مالم
يتغير فان تغير فنجس وان بلغ قلتين فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى
مرتبتي الميزان وكذلك الخلاف في الجاري فانه كالراكد عند الامام ابي حنيفة واحمد
وهو الجديد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس الجاري الا بالتغير قليلا كان
او كثيرا واختار جماعة من اصحاب الشافعي كالبغوي وامام الحرمين والغزالي الاول
مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه المشدد في مذهب المسالة
والتحرز منها وجود نجاسة في الجملة فتنزه عنها ولو لم تظهر لنا ادلة مع ان الله تعالى
ان يغفر من يديه منظر من نماه دنس الباطن عنده ناظر عنده تعالى فمن
شدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عند العباد فافهم ومن ذلك قولهم
الائمة الاربعة ان استعمال اواني الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب
حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قوله اوردناه مع الاكل في الحرير
خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد فوجه الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الكل الشفعة على من الائمة والاخذ بها بالاحوط فيه اذا
اختلافي الوضوء منها مثلا كالخلاف في الاكل والشرب ولا ينفي لمن يتطهر ان يكون
متذكرا ممحيا بنفسه اذ الطهر مفتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة
وقد اجمع اهل الكشف على انه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل
يطرد من الحضرة منها كما طرد ابليس لعنهم ومن ذلك المضبب بالفضة ضبة كبيرة
حرام عند الائمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قوله الى حنيفة لا يحرم المضبب
بالفضة مطلقا فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الكل الشفعة على
دين الائمة كما مر وذلك ان من استعمال الاناء المضبب بالفضة او الذهب يصدق
عليه انه استعمل اناء كان بعض اجزائه من الفضة والورع النباعد عن الاقاويل
كل النباعد عن الاناء الكامل من الفضة ووجه الثاني العفو عن مثل ذلك ومن ذلك
السواك قد اتفق الائمة الاربعة على استحبابه وقال داود هو واجب لا سيما
ان قادى بتركه الجليس واذا سحاق ان من تركه عامدا بطلت صلاته فالاول
مخفف والثاني مشدد ويدل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على

لامرتهم

لامرتهم بالسواك اي امر ايجاب فان ضده واجب كون الامر للوجوب ولكنه ترك ذلك
رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اشق الى انه واجب على
من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك لو يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة
لا يجب عليه فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التعظيم
والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين
لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام حضرته
بل ربما شق عليهم تركه ووجه الاول مراعاة حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك الشهود
من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام حضرة تعالى ومناجاته فان ايجاب السواك عليهم
ربما يشق عليهم فيحملهم المذكور فان حدهم لا يكاد يتخلى لقلبه تلك اللفظة التي تتجلى
للعلماء والفاتحين وهذا من باب قولهم حسنات الابرار سيئات المقربين فافهم ومن ذلك
عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند ابي حنيفة وما لك واحمد في احدى روايتيه
لا يكره قال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى يكره فالاول مخفف والثاني مشدد
فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم
لدفع الضرر عن جليسه حتى لا تتاذى احد برائحة فمه ومعلوم ان كل ما يؤذي الجليس
ينفي تعديم الزلفى على حصول الفضائل والاضافات العظام بعد الزوال ينفي له
الشاهد للقارب الى حين يجلس للاكل على مائدته مشاهد الذ ومن هذا اموا للقائم الاعظم
بالنظافة وحسن الرائحة كما ورد في حديث للصائم فرحتان اذا كان الحق تعالى الاوصاف
بالتاذي بذلك حقيقة اذ موالخالق له ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من
المسايل بل قد ورد في عدة احاديث الاشارة الى التحرز في الطعام وصفة التاذي
عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا احد اصبر على اذى من الله ونحو
حديث من اذى لي وليا فقد اذاني واعتقاد ان المراد من نسبته نحو هذه الصفات
الى الله سبحانه وتعالى انما مر غايتها كما مر مقررا في محاله من ابواب الفقه فافهم
ووجه الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الرائحة محمودة الاثر في طرق العباد
كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للحجاز في الجهاد
فهو اذا كان في الشهادة فتوصل صاحبها الى المقام لا يحتاج الى احد يدعو له بالمغفرة
والرحمة فلا ينفي ان تركه فتح ذلك داعية للجهاد ونزول عند الحين فاعلم ذلك والله اعلم

باب النجاسة

اجمع الائمة على نجاسة الخمر لما حكي عن داود انه